

## هل يملك أهل الحكم ترف التأخير في تشكيلها؟ "أم المعارك": مفاوضات حكومة العهد الثانية

اخيرا هدأت الماكينات الانتخابية، وتوقف بشكل نسبي الترشح الكلامي العالي السقف بين اكثر من فريق سياسي، والذي نتج من الحملات التي سبقت الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من ايار الماضي. وقد ارسى نتائج هذه الانتخابات قواعد واحكاما جديدة لمختلف الكتل والقوى السياسية



رئيس الجمهورية ميشال عون مترئسا اجتماعا لحكومة العهد الاولي.

هذا الهدوء لم يدم طويلا. اذ ان الكلام بدأ يعلو من جديد بعد الانتخابات مباشرة ويخرج الى العلن مترافقا مع سيل من التكهنات حول شكل الحكومة المقبلة، ومن هم الوزراء الذين سيتولون الحقائق الاساسية فيها؟ وتبقى اسئلة عدة من دون اجوبة حاليا في انتظار التطورات: متى ستشكل الحكومة الجديدة وكم من الوقت سيستغرق تشكيلها؟ كيف ستكون عليه صورة الكباش السياسي خلال عملية التاليف؟ الهم كيف سيتمحور الوضع حول مصير الحقائق السيادية، وهل ستحل الخلافات حولها بالسرعة المطلوبة؟ علما

ان ترؤس الرئيس سعد الحريري الحكومة المقبلة منبثق من اعتبارات عدة ابرزها ان رئيس الجمهورية ميشال عون هو اكبر ممثل للمسيحيين والرئيس نبيه بري يمثل اكبر كتلة شيعية في البرلمان، وبالتالي فان الحريري يمثل اكبر كتلة سنية. لعل الجميع يترقب نوعية العلاقة التي ستجمع بين مختلف القوى السياسية التي ستكون ممثلة على طاولة مجلس الوزراء، لاسيما بعدما فرضت التحالفات الانتخابية والنتائج التي اسفرت عنها قواعد واساسا جديدة، ادى بعضها الى اهتزازات وتصدعات داخل الصف الواحد. بالتالي،

وخاصة السيادية منها كما هي الحال خلال تشكيل سائر الحكومات. العقبة الاكبر تمكن بين من يعتبر ان هذه الحقائق يجب ان تكون مفتوحة امام جميع القوى السياسية، وبالتالي فهم يرفضون احتكار وزارات من اي جهة كانت، وبين من يعتبر ان هذا الموضوع نص عليه اتفاق الطائف ولو بشكل غير مباشر.

هل سيكسر توزيع هذه الحقائق في الحكومة العتيدة الاعراف التي كانت سائدة على مدى الاعوام الماضية، والتي كادت تتحول الى دستور؟ هل سيدرك المسؤولون جميعا ان وزارة الصحة مثلا لا تقل اهمية بالنسبة الى المواطن عن وزارة الدفاع، او ان وزارتي الشؤون الاجتماعية او التعليم لا تقلان اهمية عن وزارتي الخارجية والداخلية؟ فتكون الوزارة سيادة مقارنة باهميتها بالنسبة الى المواطن، فلا نقع في دوامة التنافس على الوزارات الاربعة التي يبدو جليا ان القوى السياسية في لبنان لاتزال تهواها وتسعى الى كسب احداها مهما كلف الامر.

ان تسهيل ولادة الحكومة او عرفقتها هو في يد الاقطاب السياسيين اصحاب الكتل النيابية الكبيرة، فاما ان تشكل حكومة ائتلافية تضم مختلف الكتل، واما ان تشكل حكومة من حصر وفق ما لمح اليه رئيس الجمهورية بعد الانتخابات، وذلك في حال اراد البعض الانكفاء وعدم المشاركة فيها، علما ان احدا

لا يمكنه ان يقود هذه المحطة الدستورية بمفرده. اذن، وكما تبدو عليه الصورة، فان "ام المعارك" ستبدأ بعد الانتخابات من خلال مفاوضات تشكيل حكومة العهد الثانية. ملفات كبيرة ودسمة تنتظر الحكومة المقبلة بدءا من تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها لبنان امام المجتمع الدولي للنهوض بالاقتصاد واجراء اصلاحات المطلوبة لانتشال الوضع الاقتصادي من التردّي الحاصل، ومواجهة ازمة النازحين المرشحة للتفاقم مع زيادة التعقيدات على الازمة السورية، فضلا عن اعادة بحث موضوع الاستراتيجية الدفاعية الذي تعهد لبنان الرسمي طرحه في الحكومة الجديدة، وبت مصير قانون العفو العام بعد كثرة الكلام عنه في مرحلة الانتخابات، علما ان لا تفاهم سياسيا بعد حول من يجب ان يشمل هذا العفو.

الى جانب المشكلات القديمة، ثمة ملفات جديدة على الحكومة المقبلة ان تضعها في سلم اولوياتها والاستثمار في انجازات حكومة العهد الاولي، حكومة استعادة الثقة، التي تمكنت خلال سنة واربعة اشهر من بت العديد من الملفات الشائكة والعالقة منذ سنوات عدة، بدءا باقرار موازنتي عامي 2017 و 2018 بعد اثني عشر عاما على اقرار آخر موازنة في لبنان، واجراء تعيينات عسكرية وادارية، واقرار قانوني النفط والغاز، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تمكنت الحكومة من

### رؤساء حكومات ما بعد الطائف

منذ اقرار اتفاق الطائف توالى عشر شخصيات على رئاسة الحكومة، بعضها شغل المنصب لاكثر من مرة، وكان ابرزها الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي شكل خمس حكومات. خلال ولاية الرئيس الراحل الياس هراوي شكلت ست حكومات ترأسها الرؤساء سليم الحص وعمر كرامي ورشيد الصلح ورفيق الحريري. في ولاية الرئيس اميل لحود شكلت ست حكومات ترأسها على التوالي الرؤساء سليم الحص ورفيق الحريري وعمر كرامي ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة. في ولاية الرئيس ميشال سليمان شكلت اربع حكومات ترأسها الرؤساء فؤاد السنيورة وسعد الحريري ونجيب ميقاتي وهام سلام. وفي ولاية الرئيس ميشال عون شكلت حكومة واحدة تولى رئاستها سعد الحريري.

استعادة ثقة المجتمع الدولي في لبنان، وقد ترجم ذلك بسلسلة مؤتمرات الدعم التي نجحت في عقدها بالتعاون مع الاسرة الدولية بهدف مساعدة وتحسين لبنان في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، على ان يبقى تنفيذ ما نتج من مقررات عن هذه المؤتمرات على عاتق الحكومة المقبلة، وقد تكون من اهم انجازات حكومة استعادة الثقة انها تمكنت من وضع قانون انتخاب جديد على الرغم من كل الشوائب التي اعترضته، وذلك بدل قانون الستين الذي وضع ايام الرئيس فواد شهاب، من دون ان ننسى بالطبع التحدي المتفانم واليومي الذي واجهته من خلال وجود اكثر من مليون ونصف مليون نازح سوري على اراضيها، مع كل ما نجم عن ذلك من اعباء اضافية على البنى التحتية للدولة والمزاخمة على فرص العمل.

السؤال الهم هو هل يملك المسؤولون اللبنانيون على اختلاف انتماءاتهم ترف التأخير في ولادة الحكومة ووضع الشروط والشروط المضادة، تاركين لبنان يواجه وحيدا ما يجري في المنطقة التي باتت تقف على حافة بركان مجنون؟ ام انهم سيضعون مصالحهم الشخصية ومصالح طوائفهم واحزابهم جانبا، ويعمدون الى تأليف الحكومة في اقرب وقت ممكن، متجاوبين بذلك مع نداءات الاسرة الدولية التي شددت جميعها على ضرورة الاسراع في عملية التاليف.

قد يكون الاقبال الخجول على الانتخابات النيابية الذي لم تتجاوز نسبته الخمسين في المئة عائدا جزئيا الى طبيعة القانون نفسه، ولكنه شكل ايضا وسيلة لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين عبروا خلالها عن سخطهم حيال واقع حياتهم اليومية في ظل غياب كبير للخدمات الاساسية على مختلف المستويات، وعدم وجود افق لديهم بغد افضل، وخير دليل على ذلك تفانم اعداد الهجرة وخاصة الشبابية منها. هذه النسبة يجب ان يضعها جميع المسؤولين نصب اعينهم، وان يكونوا على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم، ويعمدوا من دون اي تأخير الى تشكيل حكومة جديدة تعمل لمصلحة اللبنانيين.